

كتيب حول

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي



هيئة الأمم
المتحدة للمرأة



لكل النساء
والفتيات



In partnership with

Canada

جدول المحتويات

| | | |
|----|--------------------------------------|-----------|
| 02 | مقدمة | <u>01</u> |
| 03 | ما هي المخاطر الاجتماعية؟ | <u>02</u> |
| 04 | الضمان الاجتماعي في المواثيق الدولية | <u>03</u> |
| 06 | الضمان الاجتماعي في لبنان | <u>04</u> |
| 07 | مبادئ الضمان الاجتماعي | <u>05</u> |
| 08 | الفئات الخاضعة للضمان الاجتماعي | <u>06</u> |
| 09 | فروع الضمان الاجتماعي | <u>07</u> |
| 11 | تقديمات الضمان الصحي | <u>08</u> |
| 11 | التعويضات العائلية | <u>09</u> |
| 12 | تعويض نهاية الخدمة | <u>10</u> |
| 14 | الخاتمة | <u>11</u> |

« على المجتمع أن يضمن لكل فرد من أفراده الحد الأدنى من الضمانات الاجتماعية لتعويض الحاجة الاقتصادية الناتجة عن المخاطر الاجتماعية، التي تشمل المخاطر المهنية. وقد أصبح الحق بالضمان أحد حقوق الإنسان، وليس فقط حقًا للأجير/ة.»

السير وليم بيفيريدج

ما هي المخاطر الاجتماعية؟

وفقًا للاتفاقية رقم ١٩٥٢/١٠٢، تُعرّف المخاطر الاجتماعية بأنها كل ما يصيب الإنسان من دون إرادة منه، مثل:

- المرض.
- العجز.
- الوفاة.
- الشيخوخة.
- البطالة.
- حوادث العمل.
- الأمومة.
- الأعباء العائلية.

الضمان الاجتماعي في المواثيق الدولية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

- المادة ٢٢: «لكل شخص الحق في الضمان الاجتماعي.»
- المادة ٢٥: لكل شخص الحق في مستوى معيشة لائق يؤمن:
 - الصحة.
 - السعادة.
 - الغذاء.
 - السكن.
 - التعليم.
 - العمل.
 - الكساء.
 - رعاية الطفولة.
 - الدعم في حالات البطالة، الترمل، والشيخوخة.

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- حق تكوين النقابات والانضمام إليها.
- حق الضمان الاجتماعي.
- حق أعلى مستوى من الصحة.
- حق التعليم والثقافة والبحث العلمي.

صادقت عليه الدولة اللبنانية بموجب المرسوم ٣٨٥٥ بتاريخ ١٩٧٢/٩/١

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

يؤكد أن الحرية والكرامة تتحقق عبر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الضمان الاجتماعي في لبنان

التأسيس:

ثمرة نضال نقابي - اجتماعي منذ الخمسينات، تمّ إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٩٥٥ بتاريخ ١٩٦٣/٩/٢٦، في عهد الرئيس فؤاد شهاب.

الأهمية:

- اعتُبر إنجازاً تأسيسياً للدولة الحديثة.
- إحدى ركائز الدولة الوطنية إلى جانب:
- الليرة اللبنانية (مصرف لبنان)
- الجيش اللبناني

مبادئ الضمان

- مؤسسة اجتماعية لا تهدف للربح.
- تقديمات قانونية لقاء اشتراكات.
- إلزامية الانضمام لحماية الأمن الاجتماعي.
- تمويل ثلاثي (أجير - صاحب عمل - دولة).
- مبدأ: «من كل حسب قدرته، إلى كل حسب حاجته».

الفئات الخاضعة للضمان

- أجير دائم أو متدرب
- أجير بحري
- عامل لحساب الدولة دون أن يكون موظفًا
- أجير زراعي دائم
- سائق سيارة عمومية
- بائع صحف ومجلات
- معلم في مدرسة خاصة
- طالب جامعي
- متقاعد (قانون ٢٠١٧/٢٧)
- مختار
- طبيب
- عاطل عن العمل (ضمان صحي اختياري)

فروع الضمان الاجتماعي

١ - فرع المرض والأمومة

١. تنفيذ: منذ ١٩٧٠
٢. تغطية: معاینات, استشفاء, دواء, أمومة, مختبر, أشعة, نفقات دفن
٣. التمويل:
 - ٨% صاحب العمل
 - ٣% الأجير
 - ١% الدولة
 - لغاية سقف ٩٠ مليون ليرة

٢ - فرع طوارئ العمل والأمراض المهنية

لم يُنفذ بعد.

٣- فرع التعويضات العائلية والتعليمية

- تنفيذ: منذ ١٩٦٥
- التعليم: غير منقذ حتى اليوم
- التمويل: ٦% على صاحب العمل فقط, لغاية سقف ١٢ مليون ليرة

٤ - فرع تعويض نهاية الخدمة

- تنفيذ: منذ ١٩٦٥
- بديل مؤقت حتى اعتماد نظام التقاعد والشيخوخة
- التمويل: ٨,٥% على كامل الأجر

التعويضات العائلية

المستفيدون:

الأولاد الشرعيون أو المتبنّون:

- حتى سن ١٨، أو ٢٥ إن كانوا يدرسون
- أي ولد من ذوي الاحتياجات الخاصة (دون تحديد سن)
- الفتيات العازبات غير العاملات حتى سن ٢٥

ملاحظات:

- تُمنح لخمس أولاد فقط
- تُعطى للأب أو الأم أو الأوصياء حسب الحالة

تعويض نهاية الخدمة

من يحق له الحصول عليه؟

- من عمل/ت ٢٠ سنة فأكثر
- من لديه/ا عجز ٥٠% أو أكثر
- المرأة التي تتزوج وتترك العمل خلال سنة من زواجها
- من بلغ/ت السن القانونية (٦٠-٦٤)
- في حال وفاة الأجير/ة

أصحاب الحق عند الوفاة:

- الزوج/ة
- الأولاد
- والد/ة المضمون

قيمة التعويض:

- أجر آخر شهر عن كل سنة خدمة.
- نصف شهر إضافي عن كل خمس سنوات.

صدر بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٩ لقانون ٣١٩، الذي ينقل الضمان الى تطبيق نظام التقاعد اي الدفعات الشهرية والذي يشكل نقلة نوعية في حماية الشيخوخة الاجراء الا انه لا يزال يحتاج الى صدور ١٦ مرسوما تطبيقيا وفترة انتقالية لمدة سنتين حتى يبدأ بتقديم خدماته للمضمومين.

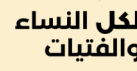
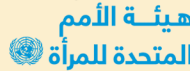
الضمان الاجتماعي ليس مجرد مؤسسة عامة، بل هو ركيزة من ركائز بناء الدولة العادلة، يهدف إلى حماية الإنسان من الخوف والفاقة، ويكرّس الحق بالكرامة، العمل، الصحة، والتقاعد اللائق. المعركة اليوم هي من أجل تطوير هذا النظام، وتوسيعه ليشمل الجميع، ويضمن عدالة اجتماعية حقيقية.

يُنَفَّذُ مشروع " القيادات النسائية في الفضاءات المدنية:

كسر الحواجز نحو رؤية أكبر"

من قبل المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين بالشراكة مع
UN Women Lebanon و UNDP Lebanon، وبدعم من حكومة كندا.

تمثل المواد في هذا الكتيب آراء وسياسات المرصد اللبناني لحقوق
العمال والموظفين ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات
UNDP Lebanon و UN Women Lebanon



In partnership with

Canada